Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

27 Juin 2011
27 يونيو 2011

الأحداث المغربية

تدشين مركز سوسيو تربوي بخنيفرة

خنيفرة: محمد فكراوي

تم يوم الأربعاء الماضي بدوار تكليت الواقعة على تراب الجماعة القروية أم الربيع بإقليم خنيفرة تدشين مركز اجتماعي تربوي. و ذلك في إطار البرنامج الوطني لجبر الضرر الجماعي. المركز شيد بشراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان و صندوق الإيداع و التدبير و الاتحاد الأوربي و وزارة التنمية الاجتماعية و الأسرة و التضامن.

و حسب جمعية تكليت للتنمية القروية و البيئة الحاملة للمشروع، فإن هذا الأخير يتوخى تعزيز قدرات نساء و شباب المنطقة في ميادين التكوين المهني و محاربة الأمية و التربية الصحية و تمكين أطفال الدوار من الاستفادة من التعليم الأولي في أحسن الظروف.

المركز الذي يتكون من عدة مرافق، يضم قاعة متعددة الوسائط و أخرى للتعليم الأولي و ثالثة متعددة الاختصاصات. و من المنتظر أن يحتضن أنشطة مختلفة تروم تحسيس الشباب بالأمراض المنقولة جنسيا و تعزيز الدينامية الجمعوية على المستوى المحلي و المساهمة في حفظ ذاكرة المقاومة و سنوات الرصاص بالمنطقة. و ذكر بلاغ للجمعية أن تدشين هذا المركز تم بحضور ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان و الوحدة المحلية لتدبير برنامج جبر الضرر الجماعي و التابعة لصندوق الإيداع و التدبير و فاعلين من المجتمع المدني المحلي

Revue de Presse de l'Homme

المساء
ALMASSAE

عمر بلفريج أوضح أن النص المقترح يمكن اعتباره «دستورا انتقاليا»

اليزمي: «الدستور خطوة جديدة في مسلسل المصالحة المغربية»

المساء

أكد المشاركون في برنامج تلفزي حول مشروع الدستور المطروح للاستفتاء يوم فاتح يوليوز المقبل، أن هذا النص الجديد جاء بمقتضيات «متقدمة هامة» في مجال حقوق الإنسان وفصل السلط والحكامة من شانها تعزيز آليات الرقابة.

وأكدت نادية برنوصي، عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، خلال برنامج «موعد مع الدستور»، الذي بثته القناة التلفزيونية الثانية «دوزيم»، مساء الجمعة الماضي، أن هذا المشروع يشكل ثمرة استشارة مع 33 حزبا سياسيا وخمس مركزيات نقابية وجزء عريض من المجتمع المدني، إضافة إلى قراءة العديد من المذكرات، مستعرضة في هذا الصدد منهجية العمل المعتمدة في صياغة الدستور الجديد إثر الخطاب الملكي السامي ليوم 9 مارس المنصرم. وقالت إنه في ما يتعلق بمجال حقوق الإنسان فإن مشروع الدستور الجديد ينص على مقتضيات جديدة، من أبرزها حظر كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو الأصل الاجتماعي.

من جانبه، اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي أن «نص الدستور الجديد جاء بغييرات دالة» في مجال فصل السلط، موضحا أن هناك تطورات ملموسة في مجال الديمقراطية التشاركية وتعزيز دور الغرفة الأولى، علاوة على الاعتراف الصريح بالمساواة والمناصفة. وأضاف أنه في مجال حقوق الإنسان، فإن المغرب حافظ على التعدد الهوياتي الذي تم الاعتراف به في مشروع الدستور، معتبرا أن الأمر يتعلق بـ«خطوة جديدة في مجال في مسلسل المصالحة المغربية».

ومن جانبه، اعتبر الجامعي نجيب بامحمد، عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، أن «هذا المشروع يشكل نصا للقطيعة مع ماض قريب اتسم بغياب في وضوح قواعد اللعبة السياسية»، مشددا على أنه «نص يؤشر على الانفتاح الجديد».

وأضاف أن هذا المشروع سيضمن انتقالا من « دستور ممنوح إلى دستور يستند إلى معايير، سيفرض نفسه كمعيار وسيمثل، في الوقت ذاته، محركا لمنظومة مدعوة إلى تطبيق القاعدة الدستورية.»

من جهته، أكد عبد المنعم ديلمي، الفاعل الإعلامي، أن الدستور الجديد يعطي القيمة لمختلف مكونات المجتمع المغربي بشكل يجعل المملكة «بلدا لتلاقح هويات متعددة». وحث على «ضرورة الأخذ في الاعتبار مسلسل صياغة مشروع الدستور، الذي تم إشراك القوى السياسية في بلورته للتعبير عن انتظاراتها وحاجياتها ورؤاها للتوصل إلى «نص توافقي».

ومن جهته، أكد عمر بلفريج، رئيس «مؤسسة عبد الرحيم بوعبيد» والفاعل السياسي والجمعوي، أنه يمكن اعتبار النص المقترح بمثابة «دستور انتقالي»، لأنه جاء بمقتضيات متقدمة بالمقارنة مع الدستور السابق»، مضيفا أن المملكة في حاجة إلى «نقاش وطني حقيقي للتوصل إلى حلول ملائمة للأزمة الاجتماعية التي تعرفها البلاد»، معتبرا أن «حركة 20 فبراير تشكل نموذجا لباقي الشباب، الذي هو في حاجة إلى تمثيلية قادرة على إقناع المواطنين».

Revue de Presse de l'Homme

المساء
ALMASSAE

إحياء اليوم العالمي للاجئين بالرباط

أحيت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع ممثلية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، اليوم العالمي للاجئين تحت شعار «لاجيء واحد بدون أمل، رقم أكثر من أن يحتمل». وأكد بلاغ للمنظمين أن هذا اللقاء الذي عقد بالرباط بمشاركة ممثلي مختلف الفاعلين المعنيين استهدف تسليط الضوء على وضعية الأشخاص الذين أجبروا على الهرب أو ترك بلدانهم الاصلية والتأكيد على ضرورة التزام جميع الدول باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية بشأن حماية اللاجئين وطالبي اللجوء، وكذا تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال لاسيما مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

Revue de Pr

عاجل قضية البرلماني سعيد شعو بالديوان الملكي ووزارة العدل والبرلمان بغرفتيه والمجلس الوطني لحقوق الإنسان

الكاتب Benibouayachcity الأحد, 26 يونيو 2011 21:46

القسم العام - أخبار وطنية

توصل موقع بني بوعياش بملتمس رسالة من قبل لجنة التضامن والدفاع عن البرلملني سعيد شعو وجه الى الديوان الملكي ووزارتي العدل والداخلية والمجلس الوطني لحقوق الانسان والبرلمان بغرفتيه واليكم نص الرسالة:

عممت " لجنة التضامن والدفاع عن البرلماني سعيد شعو"،رسالة وجهت إلى الديوان الملكي بالرباط ووزارتي العدل والداخلية ومؤسسة البرلمان بمجلسيه،والى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وقد التمست الرسالة من المؤسسات المعنية ، فتح تحقيق وإنصاف البرلماني سعيد شعو ، مما يتعرض له من تشويه ،و"طبخ" ملفات خطيرة ، مسنودة بحملات ظالمة ومشوهة، من طرف بعض المنابر الإعلامية "المأجورة "، كما طالب البرلمان بتأسيس لجنة تقصي حقائق هذا الملف ، وكذا كشف الجهات "النافذة"، المتخصصة في فبركة "المؤامرات" ، ضد مناضلين وهيئات سياسية ، في الريف وفي عموم الوطن.

تحية التقدير والاحترام.

وبعد :

وحيث أن قناعتنا أكيدة في " لجنة التضامن والدفاع عن البرلماني سعيد شعو"، بأن هذا الأخير، قد تعرض – ولا يزال- لحملة ممنهجة، للإساءة إلى شخصه منذ سنة 2007، ومباشرة بعد فوزه في الانتخابات التشريعية عن دائرة الحسيمة، لدواعي انتخابية وسياسية متهافتة وضيقة، ولا أساس لها من القانون والمصداقية ، ولا تخدم أبدا مصلحة الريف ومصالح الوطن قاطبة.

واعتبارا لتواتر الوقائع، ووضوح السياقات والاتهامات،التي تم الترويج لها من قبل بعض "الأقلام المأجورة " ,وفي صمت مطلق لمؤسسة البرلمان، بالرغم من توصلها برسالة فريق : "تحالف القوى التقدمية الديمقراطية "، والمطالبة بحفظ شرف مؤسسة البرلمان، وشرف البرلماني سعيد شعو، واتخاذ المتعين في هذه القضية، وفق الآليات والصلاحيات النظامية في هذا الشأن. حيث بلغ الأمر درجة انتهاك حرمة مسكن السيد سعيد شعو، وممارسة التهديد والوعيد في حال عدم مغادرته للمغرب و رفضه "للنفي القسري"، حسب تصريح المعني بالأمر. لتأخذ التطورات منحى دراماتيكيا بلغ درجة إصدار مذكرة بحث دولية ، في حق المعني بالأمر، بدون علم البرلمان أو إتباع المسطرة القانونية في هذا الشأن (حسب إفادة الكلمة رفقته) ، وحسب إفادة بعض السادة البرلمانيين من مختلف الفرق البرلمانية، والمشارب السياسية. وهو ما يعتبر- في نظرنا على الأقل- قفزا على القانون والشرعية الدستورية, ومن ثم تعزيز قناعتنا بوجود جهات "نافذة"، موغلة في" توظيف" المؤسسات الشرعية للبلاد، لقضاء مآربها الذاتية، وخدمة أجندتها الخاصة واللامشروعة، في إطار تصفية حسابات انتخابية وسياسوية ضيقة.

وحيث أننا في " لجنة التضامن والدفاع عن البرلماني سعيد شعو"، واستنادا على ما شكل قناعتنا الأكيدة، بحكم معايشتنا للأحداث، وتوفرنا على عناصر ملف إعلامي حول القضية، فإن اللجنة تعبر، لكم عن تخوفاتها وشكوكها، بوجود جهات "نافذة " احترفت – ولا تزال-" طبخ "الملفات ضد المناضلين، وأطراف سياسية محددة، ليس فقط استهدافا للريف، بل للوطن بأكمله... ولو تطلب منها الأمر، الدوس على القوانين الوطنية، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان, وإصابة اللحمة الجهوية والوطنية في مقتل.

لكل ذلك فإننا في " لجنة التضامن والدفاع عن البرلماني سعيد شعو"، والتي تشكلت بتاريخ 2011/06/11، بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالحسيمة، وحددت لنفسها جملة من الأهداف المحض حقوقية، إذ نشعركم بالحيثيات السالفة الذكر، وإذ نضع أنفسنا رهن إشارتكم، - لكل غاية مفيدة- ووفقا للاختصاصات والصلاحيات المؤسسية المتاحة لكم قانونيا نتقدم إليكم بالملتمسات التالية:

-1 إعادة فتح التحقيق في شان ما نسب للسيد البرلماني سعيد شعو، في هذه النازلة تحديدا، واعمال منطق العدل والإنصاف، ورد الاعتبار للبرلماني المذكور، ولمؤسسة البرلمان، وللعمل السياسي، وفق مبدأ، - القانون يعلو ولا يعلى عليه-

2- كشف النقاب عن الجهات "النافذة"، التي تقفز على الشرعية الدستورية والقانونية، وفي حل من أي مساءلة أو ردع من قبل الأجهزة المختصة، في هكذا تعسفات وخروقات !!?? سواء تعلق الأمر، بالبرلماني سعيد شعو، أو بغيره من المناضلين الشرفاء على الصعيد الوطني .

3-المساهمة من موقعكم, في فضح هذه" المؤامرات"، من خلال الكشف عن الحقيقة كاملة، ومساءلة الجهات " النافذة " المتخصصة في فبركة الملفات, والتطاول على القانون, واستعمال جزء من الإعلام " المأجور، خاصة المكتوب والالكتروني منه لاثارة البلبلة، وإقصاء الأخر، وتجريم الاختلاف السياسي، ضدا على الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

وإننا كلجنة مستقلة ومحايدة, إذ نثير انتباهكم, إلى ما ذكر أعلاه, نأمل من سيادتكم , التدخل, واتخاذ المتعين, طبقا للقوانين الجاري بها العمل، وانسجاما مع اختصاصاتكم, ومسؤولياتكم الدستورية والقانونية ، مع التعبير لكم مجددا، عن بالغ تقديرنا واحترامنا لكم والســـــــلام.

عن" لجنة التضامن والدفاع عن البرلماني سعيد شعو"

إمضاء المنسق العام

احمد البلغ

Revue de Presse